

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، حسين السكران .

المميز :

المميز ضده :

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار
الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم (٢٠١٣/٧٥٠) .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :

- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بإصدار القرار السابق وبالنتيجة التي توصلت إليها من دون إتاحة الفرصة أمام المميز لتقديم بيناته وتقديم دفعه واعتراضاته .
- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بإصدار القرار السابق وبالنتيجة التي توصلت إليها من دون إفهام المميز منطوق المادة (١٧٥) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وفقاً لأحكام القانون .
- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بإصدار القرار السابق وبالنتيجة التي توصلت إليها بإدانة المميز حيث إن البينة المقدمة في هذه القضية لا يودي الأشخاص والمصاب وأن الضرب الذي يدعي به المشتكي لا يتناسب مع حجم الدعوى و / أو الشكوى المقدمة .

٤. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بإصدار القرار السابق وبالنتيجة التي توصلت إليها ومن إدانة المميز بالحكم المذكور أعلاه مع العلم أن الحكم لا يتناسب مع حجم الشكوى المقدمة ولا يتناسب مع معطيات الشكوى من بينات مقدمة من قبل المشتكي والنيابة العامة .

٥. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بإصدار القرار السابق وبالنتيجة التي توصلت إليها مع العلم أن المشتكي وكشاهد للحق العام قد قال أن أربعة أشخاص قد قاموا بضربه ولم يحدد من هو الشخص الذي قام بضربه تحديداً ولم يتم بتحديد فيما إذا كان المميز هو من قام بضربه أم لا . ؟

٦. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بإصدار القرار السابق وبالنتيجة التي توصلت إليها من دون تفسير التهم لصالح المميز كون أن الشك يفسر لصالح المتهم قانوناً .

٧. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتلاوة شهادة الشاهدة شقيقة المشتكي مع العلم أنها قد أقرت بوجود مرض لديها يفيد النسيان مما يجعل بذلك الشكوى واقعة في غير محلها ويعتريها الشك .

٨. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى وعلى فرض الثبوت بعدم تخفيض العقوبة كون أن المشتكي قد أسقط حقه في هذه الشكوى .

٩. محكماتكم صاحبة الاختصاص للنظر بموضوع التمييز .

• وبتاريخ ٢٠١٤/٨/١٨ رفع مساعد نائب عام الجنايات الكبرى ملف الدعوى إلى محكماتنا بكتابه رقم (٢٠١٤/٦٠٧) كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون ملتصقاً بتأييده .

• وبتاريخ ٢٠١٤/٩/٤ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعته الخطية رقم (٢٠١٤/٤/٢ / ١٣٧٩) قبول التمييز شكلاً وتأييد القرار المميز بحكم القانون .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين :

١.

٢.

٣.

٤.

جرمى :

- ١- جناية الشروع بالقتل بالاشتراك بحدود المواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات لجميع المتهمين .
- ٢- جنحة حمل وحياسة أدوات حادة بحدود المادة (١٥٦) عقوبات بالنسبة للمتهمين

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى وكما جاء بإسناد النيابة العامة :

إن المتهمين والمجني عليه يسكنون عمارة واحدة وبحدود الساعة السابعة من مساء يوم ١١ / ١٢ / ٢٠١٢ جلس المتهمان على مدخل تلك العمارة وأخذا يشربان الخمرة ويتحرشان بسكان العمارة وزوارها ونتج عن ذلك مشاجرة جماعية أقدم على أثرها المتهمون على اللحاق بالمجني عليه وأمسك به كل من ، وثبتاه في حين قام المتهمان بطعنه بواسطة أدوات حادة (خناجر) في منطقة صدره من الخلف طعنات قوية نافذة بقصد قتله وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبالتدقيق

وجدت المحكمة أن وقائع هذه الدعوى تتلخص وكما قنعت بها واطمأنت لها تتلخص:

إنه وبتاريخ ١١ / ١٢ / ٢٠١٢ وحوالي الساعة السابعة ليلاً وفي منطقة المستندة في مدينة سحاب كان المدعو المجني عليه حيث إنه خطيب شقيقته وعندما نزل المدعو من منزل المجني عليه شاهد المتهمين وأشخاص آخرين يتناولون المشروبات الكحولية على باب المنزل وطلب منهم المغادرة إلا أن المتهمين رفضوا ذلك

وحصلت مشاجرة بين المتهمين من جهة وبين المدعو من جهة ثانية عندها نزل المجني عليه إلى مكان المشاجرة للحجز بين الأطراف وحصلت مشاجرة جماعية بين الطرفين وتدخل أشخاص آخرون من كلا الطرفين وأثناء المشاجرة كان المتهمان فتحي وربيع يحملان أدوات حادة وقاما بطعن المجني عليه في ظهره طعنيتين نفذتا إلى منطقة الصدر وتم إسعاف المجني عليه وتبين أن الإصابة التي تعرض لها شكلت خطورة على حياته وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة وتم ملاحقة أطراف آخرين بجنحة الإيذاء لدى محكمة الصلح المختصة .

وعليه واستناداً لما تقدم قررت المحكمة ما يلي :

١ - عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة كل من المتهمين
جناية الشروع بالقتل بالاشتراك طبقاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهما .

٢ - عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة كل من المتهمين
وحيازة أدوات حادة طبقاً للمادة (١٥٦) عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم على كل واحد بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة .

٣ - عملاً بأحكام المادة (٢٣٦ / ٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم كل من المتهمين
جناية الشروع بالقتل بالاشتراك طبقاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة ما يلي :-

١ - عملاً بأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات الحكم على كل من المجرمين
بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عنهما الأمر الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة (٩٩/٣) عقوبات تخفيض العقوبة للنصف بحيث تصبح وضع كل واحد بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

٢- عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق كل من المجرمين بحيث تصبح وضع كل واحد بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

٣- مصادرة الأدوات الحادة .

ودون البحث بأسباب تمييز المميز
نجد إن المميز تبلغ قرار الحكم المميز بالذات بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٧ وقدم طعنه التمييزي بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣ .

وحيث إن آخر موعد للطعن هو ٢٠١٤/٩/٢ على مقتضى المادة (١٣/أ) من قانون محكمة الجنايات الكبرى وصادف يوم الثلاثاء وهو يوم دوام رسمي .

وحيث قدم الطعن في ٩/٣ مما يجعله مقدماً خارج المدة القانونية ومستوجب الرد شكلاً .

وعن كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون ومن استعراض وقائع الدعوى وأدلتها يتبين :

أولاً : من حيث الواقعة الجرمية .

نجد إن محكمة الجنايات الكبرى استخلصت الواقعة الجرمية استخلاصاً سائغاً وسليماً مستمداً من بيانات قانونية ثابتة في الدعوى لها ما يؤيدها ودلت عليها وضمنت قرارها فقرات منها وهي التي عولت عليها في تكوين عقيدتها متفقين مع استخلاص محكمة الجنايات الكبرى لواقعة الدعوى .

ثانياً : من حيث التطبيقات القانونية .

نجد إن الأفعال التي قارفها المميز ، والمتمثلة بقيامه والمحكوم عليه بطعن المجني عليه بوساطة أداة حادة طعنيتين في الجهة الخلفية اليسرى من الصدر وكانت نافذتين إلى داخل القفص الصدري وشكلت هاتان الطعنات خطراً على حياة المصاب لولا عناية الله أولاً والتدخل الجراحي فإن هذه الأفعال تشكل وبوصفها المتقدم جنابة الشروع بالقتل بالاشتراك بحدود المـــواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) من قانون العقوبات وكما انتهى لذلك قرار الحكم المميز .

ثالثاً : من حيث العقوبة .

نجد إن العقوبة المفروضة جاءت ضمن الحد القانوني لمثل الجرم الذي جرم به المميز .

وبالبناء على ما تقدم نقرر :

أولاً : رد تمييز المميز

ثانياً : تأييد قرار حكم محكمة الجنايات الكبرى الصادرة بحقه بالدعوى رقم (٧٥٠ / ٢٠١٣) بتاريخ ٣٠ / ١٢ / ٢٠١٣ .

ثالثاً : إعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٧ صفر سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٣٠ / ١١ / ٢٠١٤ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق ب. ع.